



مجلة

مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم

١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التي عرضت في مجالسه أو في مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هي السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التي أقيمت في الدورة الثامنة عشرة نحسبنا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرج عن المؤلف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع . وهناك أعمال المجمع التي تتابعت في الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمح حين أجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربية والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمعت في الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فإن وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالي ، لكي تتمكن له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكي تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة في عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالي - وقد نشرناه في صدر مواد هذا الجزء - وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لائحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل في العام ، وستنخذ الأمانة لتنفيذ ذلك في القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع في خدمة اللغة .

والله ولي التوفيق ما

الثنائية والألسنة السامية

للأب مرمجى الدومينيكي (*)

المقارنة» الذى طبقوا أصوله على مختلف الفروع العلمية ، فنجم عن ذلك حقائق ثمينة ومفيدة ، كانت بقيت مجهولة لولاها . فهناك اليوم علوم مقارنة الفلسفات والشرائع والآداب واللغات . ضمن دائرة اللغات تولدت موازنة الصوتيات والصرفيات والنحويات والمعجميات . ومن ذلك كله المقارنة الألسنية السامية .

ومعلومكم أن الساميات الأمهات تنقسم إلى طوائف ، منها الطائفة الشرقية وهى اللغة الأكادية الداخلة فيها الأشورية والبابلية . والطائفة الغربية الشمالية الشاملة الكنعانية والأرمية والعمورية . الكنعانية فرعان ، هما الفينيقية والعبرية . والأرمية فرعان أيضا ، هما الأرمية الغربية ، والأرمية الشرقية ولهجتها الفصحى هى السريانية . ثم هناك الطائفة الغربية الجنوبية الشاملة اللغات العربية واللغات الحبشية . العربية تنشعب إلى فرعين العربية الجنوبية، وفيها السبئية والحميرية ، والعربية الشمالية ، ولهجتها الفصحى هى العربية القرآنية . اللغات الحبشية ثلاثة فروع ، الجعزية ، وهى الفصحى القديمة، ويلها الأمهرية والنكرية .

هذا ولم يعد للتقصى عن أصول الألفاظ العربية أو السريانية أو العبرية أن يكون الباحث متضلعا من واحد أو اثنين من هذه

أيها السادة الأجلاء : من المنجلى للعيان ولا يختلف فيه اثنان هو أن مصر المحروسة متبوثة عرش الزعامة والتقدم بين سائر البلاد العربية، ولا سيما فى ميدان النهضة الثقافية والعلمية واللغوية . ومن ظواهر ذلك الجامعات المتعددة ودورالعلوم ودور الكتب الكثيرة ، ولجان التأليف والترجمة والنشر . ومن ذلك خاصة خدمة اللغة العربية والسعى فى إنعاشها لتصبح آلة مرنة فتجارى الحضارة والمعارف العصرية . ومن تلك الوسائل الفعالة هو مجمعكم الموقر ولذا أشعر بغبطة وحبور لوجودى بينكم ، أنتم على أرباب العلم والأدب والحكمة وسدنة حرم هذه اللغة العربية الكريمة سيدة جميع لغات بنى سام . وقد لبيت بكل افتخار دعوتكم اللطيفة لأبسط لكم كيفية محاولتى المؤازرة فى خدمة المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، وهى وسيلة قد بذلت الجهد فى تألبنى قصد تبيان فوائدها الجمة، وإن ظهرت فى أول وهلة غريبة غير مألوقة ، فأقول :

من العلوم العصرية التى نشأت على يد أرباب البحث فى البلاد الغربية « علم

(*) وافق مجلس المجمع فى جلسته الرابعة والمشرن على دعوة الأب مرمجى الدومينيكي لالقاء هذا البحث ، واستمع إليه وناقشه فى الجلسة الخامسة والمشرن (٢٨ من مايو ١٩٥١) .

ثم إن المقارنة الألسنية السامية غير متوقفة على البحث في لغة واحدة من الساميات بل في جميعها ثم يتحتم اعتبار هذا المجموع كلغة واحدة قد تفرقت خواصها وأسرارها في مختلف اللغات والأخوات مما يقتضى معه الاستعانة تارة بميزات الواحدة لفائدة الأخرى وطورا السعى في إثارة الغامض في هذه بما هو واضح وصريح في تلك فلا يكفى والحالة هذه وضع أصول الساميات الأخرى بإزاء المادة العربية لأن مثل هذا العمل لا يلقى على المواد المبحوثة إلا نورا ضئيلا ولا يأتي الا بفائدة جزئية لعجزه عن إيضاح التناسق المعنوي وإزالة التضارب والتنافر ليس بين المفاهيم العربية فحسب بل بين مداليلها ومداليل أخواتها السامية البواقى .

ثم لتأصيل الألفاظ عن طريق الاشتقاق هناك قاعدة لازمة الاتباع وهى الانتقال من الفحاوى المادية المحسوسة الى المدلولات المجردة والمجازية ومن حياة البداوة الى حياة الحضارة ومن مزاولة الرعاية والزراعة الى معالجة الصناعات والفنون والعلوم .

ومن هذا القبيل نجد العربية آلة من أنفع الآلات تبرز سائر أخواتها السامية إن لم نقل! اللغات البشرية .

إن العائشين اليوم في عصر التمدن والرقى على اختلاف ضروبه ليكرهون البادية ماقتين حياتها البدائية . وهذا معقول لأن الرقى غير متوقف على الرجوع إلى الوراء ولا على النزول إلى أسفل بل على التقدم دائما لبلوغ الكمال قدر المستطاع ولهذا يود بعض

الألسن ، بل أن يكون واقفا على قواعد وخواص معجميات كل هذه الساميات الأمهات وما يرجع إلى كل وحدة منها من اللهجات ، فضلا عن معرفة بعض الألسنة غير السامية التي لها علاقة بالعربية أو غيرها من الأخوات الساميات .

ثم إن علم التأصيل في المعجمية غير متوقف على الإشارة إلى أن كلمة من الكلمات مستعملة أو واردة في اللغة الفيلانية بل لارتقاؤها إلى اللغة الأم الصادرة عنها اللفظة المذكورة . وغير كاف الوقوف عند اللسان القناة المارة فيه تلك المفردة . فان ادعى أحد الباحثين أن هذا الحرف سريانى دخيل في العربية ، وظهر بالتقصى أنه ليس بسريانى بل « مسرين » ودخيل في اليونانية أو الفارسية . أو الأكديّة أو العبرية فلا يجوز إذ ذاك القول بسريانيته وهو غير سريانى . إذ قد يكون دخيلا في كلتا اللغتين من لسان ثالث مثال ذلك الألفاظ التالية الواردة في العربية والسريانية معا : فردوس Pardeyse بستان Bustana ببغاء Babga باغ Bag بادنجان Bâdingana أسطوانة Estûna أبنوس Abanusa أسفين Esfina كعبة ، بدوى .

فهل من المعقول الذهاب إلى أن كل هذه الكلمات سريانية دخيلة في العربية ؟ في حين أن التقصى يثبت أن الست الأول منها فارسية وأن أبنوس وأسفين من اليونانية وأن كعبة وبدوى من العربية ذاتها .

وليس بالعكس إلا من باب الاختزال وهو نادر ولا يحدث في طور التكون والنشوء بل في عصر الكهولة والهرم . وأنا من القائلين بأن الاشتقاق في العربية يتم بزيادة حروف ولا بطريقة النحت أو التركيب . لأن اللغات السامية عموماً والعربية خصوصاً ليست بنحوية والعلاقة الأساسية الثابت وجودها في الغالب بين المشتق والمشتق منه هي اللحمة أو الصلة المعنوية مع توسع الدلالة وتطورها بالانتقال من حيز المعاني المادية الحسية إلى حيز المداليل المجردة والمجازية ثم العقلية والروحية .

وفي طور التكون اللغوي تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق السماع دون القياس فتنشأ بضرب من الفوضى ثم تسير رويداً رويداً في سبيل التكامل والاستقرار فيها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو النسبي ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام . ومما يساعد على استمرار هذه الحالة هو مفاجأة اللغة المتكلم بها بتدوينها بالكتابة وإنزالها منزلة اللغة الفصحى المتصرفة بالميل إلى المحافظة على الحالة الراهنة قدر استطاعها لمقاومة التطور الملازم طبيعة كل الأشياء .

هذا وأنا من الذاهين إلى عدم وجود علاقة طبيعية ضرورية بين الصوت والحرف أو الكلمة وبين المعنى المتعلق بها ؛ لأن الأصوات مجردة وليس في طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الفلاني أو الفحوى الفلاني ، إنما تنشأ الصلة بين الصوت

معاصرنا إخلاء معاجمنا من كل الكلم التي يشتم منها رائحة الحياة البدوية حتى لا يبقى فيها سوى الألفاظ والتعابير الحضرية لا بل العصرية الحديثة وما يلزم أن نستحدثه منها اندفاعاً مع تيار التقدم المتواصل .

هذا من حيث الروح والذوق العصري أما نحن معشر المتخصصين للمعجمية وما تشمله من اشتقاق وتأصيل وثنائية والسنية فلا يسعنا إلا حسن الأشادة بفضل أولئك اللغويين القدماء الذين قاموا بالرحلات العلمية قاضين السنين الطويلة بين ظهرائي أهل الوبر فجمعوا لنا كل تلك المفردات البدوية الخالية منها الألسن السامية الأخر التي لم تجمع وتدون مفرداتها إلا إبان بلوغ أربابها طور الحضارة فقد منها أغلب الأصول والرساس الأولية بمعانيها المادية المحسوسة . وهذا هو الفضل العميم ، فضل اللغة العربية على شقيقاتها والدليل الساطع على قدم الفاظها مع أنها دوت بالكتابة آخر جميعها . مما نتحقق معه هذه الحقيقة الجليلة وهي أن العربية هي المفتاح النفيس لفك مغاليق كثير من ألغاز المعجمية السامية وذلك بالرجوع إلى الرس الثنائي الصائن عادة أقدم المدلولات أي الفحاوى البدائية الفطرية المحسوسة الملموسة .

فلنر ما هي هذه الثنائية :

إن طريقة الاشتقاق والتوسع في الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأنقص إلى الأكثر والأكمل أي حسب السنة الطبيعية سنة الرقي

زد على ذلك أن الحروف عرضة للإبدال في العربية كما في أخواتها السامية فان التاء العربية تبدل تاء في الأرمية وشيثا في العبرية والآكدية والحبشية ، والذال العربية تبدل زايا في العبرية والآكدية والحبشية ودالا في الأرمية . ثم إننا نجد في العربية العين والغين والحاء والخاء وفي اللغات الباقية لا يوجد سوى حرف واحد يقابل الاثنين العربيين وفي الآكدية لم يبق الا الحاء . فضلا عن هذا هناك التغير الطارئ على بعض الحروف بفعل التفخيم فان التاء تفخم فتضحى دالا ثم طاء ثم ظاء والسين تفخم فتصبح صادًا والضاد العربية تسمى صادًا في العبرية لا بل عينا في السريانية وهلم جرا .

كل هذا دليل على ما أبديناه من أن الحروف مجردة من ذات طبعها . إنما يخصص لها معان وأدوار بالسمع والاستعمال . ومن باب الإطلاق يمكن القول بأن كل الحروف - ما عدا المتنافرة غير القابلة التجاور تركيبيا ولفظا - تصلح لأن تكون حروفا للتوسع ولا سيما في طور التكون أي طور الرساس الأولية الثنائية الذي يعقبه طور الثلاثية بزيادة حرف ثالث على الحرفين الرسيين أما تداول هذه الحروف فتباين إذ منها ما يستخدم أكثر ومنها ما يبقى نادر الوجود .

ولنا مثال في العربية على بقاء حالة الفوضى وعدم الخضوع لقياس في المصادر الثلاثية المجردة وجموع التكسير وحركة عين

ومعناه اتفاقا أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال .

أنا غير جاحد أن لبعض الكائنات الطبيعية دويا وللحيوانات أصواتا . بيد أن الناس لا يقتبسون القدرة على التصويت أو التكلم بالتعلم من الطبيعة أو الحيوان . لأن ذلك من خاصية أعضاء النطق فيهم وبفضل هذه الخاصية يتكون من محاكاة دوى الطبيعة وأصوات الحيوانات ، لكن بطريقة متباينة ، إذ أن كل فريق أو قبيلة أو شعب يتوهم فيها سماع نوع من الدوى والصوت فيحاكيها طبقا لهذا الوهم .

وبعض الأحيان تجرى هذه الزيادة بالحروف لمقاصد تلوح متضادة . دونكم أحرف المضارعة فانها تستخدم ليس لأداء دور واحد خاص بكل منها بل للقيام بأدوار عدة متميزة فالياء تستعمل للغائب والمثنى وللجمع المذكر والمؤنث ، والنون للمتكلمين لكنها تأتي في السريانية للغائب والجمع وفي بعض اللهجات العربية للمتكلم ، الهمزة تكون للمتكلم بيد أنها ترد للغائب في طائفة من اللهجات المسفورة . التاء تدل على المخاطب المذكر والمؤنث وعلى المثنى والجمع المذكر والمؤنث وكذا القول في الميم المتوجة بعض الصيغ فانها تدخل على اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي واسم المكان والزمان واسم الآلة والوعاء . وفي كل هذه المباني تختلف المداليل والحروف واحدة .

بالغت في شغله . والصيرورة نحو أفقرت الأرض : أضحت قفراً . والسلب نحو أشنى المريض . ذهب شفاؤه . وأخيراً يأتي بمعنى المجرد ذاته مما ينافي المراد من الزيادة نحو أقلت البيع بمعنى قلته أى فسخته . كذا وزن «فعل» المضاعف أى المكرر العين للتعدية فإنه يطلق فضلاً عن هذه الدلالة الخاصة على التكسير نحو قطعت الحبل : جعلته قطعاً . وعلى السلب نحو قشرت العود : نزعته قشره . وعلى اتخاذ الفعل من الاسم نحو خيم القوم ضربوا خيمهم كذلك وزن «استفعل» الدالة فيه الزيادة على الطلب فإنه يستعمل أيضاً لوجدان الفعل نحو استعظم الأمر : وجده عظيماً وللتحول نحو استحجر وللتكلف نحو استجراً وللمطاوعة نحو أراحه فاستراح . وأخيراً يرجع إلى فحوى المجرد عينه كأنه لم تكن زيادة . نحو استقر بمعنى قر ، وقس على ذلك بقية المزيادات تلك التى تدعى قياسية بتخصيص دور الحرف المضاف إليها .

هذا ومن المؤلف والمقرر عند علماء العربية الأقدمين والمعاصرين وعند الأجانب من مستسيمين ومستعربين أن الزيادة تجرى بالتتويج والإقحام والتذييل . وفي كل حال من هذه الأحوال يتم الأمر على سبيل الأغلبية أى بالسمع وليس بقياس محكم . وهذه طائفة من الأمثلة على أنواع الزيادة الثلاثية :

أولاً - الزيادة بالتتويج : « يقطين » كل شجرة لا تقوم على ساق . الياء زائدة

الماضى والمضارع من المجرد الثلاثى وعدم ورود كل المزيادات لكل واحد من المجردات فإنها كلها لا ضابط لها فنستند على السماع ونعرف من المعاجم . وكذا القول فى الحروف التى تزداد على الرساس والأصول . فإن بعضها يستمر دون قيد ولا ربط على الحالة البدائية ولا اعتماد فى شأنها إلا على الصلة المعنوية بين المزيد والمزيد فيه قدر ما يتوصل إلى تحقيقها بعد التطورات والتقلبات الكثيرة التى طرأت على اللغة بمرور الأجيال إلى أن بلغت طورها الحالى .

أجل ، فى المزيادات الثلاثية والرابعة تجرى الزيادة غالباً بحروف معينة للدلالة على معان خاصة كما هو مفروض فى طور التصرف ، إلا أن هذا ذاته لا يتم باطراد مطلق ، إذ لا يخلو من أثر الفوضى القديمة لأن كثيراً من هذه المزيادات المعدودة قياسية تعود إلى الدلالة على المجرد عينه ، زد على ما ذكر أن المزيادات يراد بها مفاهيم مختلفة ومبتعدة أحياناً غاية الابتعاد عن المعنى المقصود من زيادة الحرف المعين لهذه الغاية أعنى أنه لا يزال فيها شئ من الفوضى أو عدم الاستقرار الخاص بالطور القديم .

دونكم مثلاً وزن « أفعل » المزيد فيه همزة حسب قول الصرفيين للدلالة على التعدية نحو أجلسته ، أكرمته ، أبعدته ، فإنه خلافاً للقصد المتوخى من زيادة الهمزة يراد به فحوى الدخول فى الشئ ، نحو أصبح : دخل فى الصباح . والمبالغة نحو أشغلته :

يصلح أن يكون تارة متوجة Prefixe وتارة مقحمة Infixe وأخرى مذيلة Suffixe وهذه هي : أت ع ل م ب ه و ي .

ثانياً - الحاء والشين تصلحان للتسويج والتذيل .

ثالثاً - هذه التالية تستخدم للتذيل وهي : س ب ك ق .

ولمعرفة الأمثلة تفصيلاً على طريقة زيادة كل حرف من هذه الحروف يمكن الرجوع إلى كتبنا ، ففيها من الشواهد المؤيدة غالب ما أبديناه فأكتفى بإيراد نماذج على الزيادة المتنوعة الجارية بضرب من الاعتباط أي لدواع غير داعية الدلالة على معنى خاص أو على دور معين .

فهناك الزيادة من باب الإلحاق ، والإلحاق يحد بكونه زيادة لإضافة معنى جديد ، بل لمحض الموافقة بين وزن ووزن آخر ليعامل معاملته .

ولا يكتفى لحروف الإلحاق بأن تكون من حروف «سألتمونيها» بل يستعمل غيرها أيضاً هو ذا الإلحاق من جهة اللام نحو «ضرب» من ضرب . «جلبب» من جلبب . «قعدد» من قعد . رعدد . رعشن . دخلل . شملل . صعرر .

هناك الإلحاق من غير جهة اللام نحو «حنظل» من حظل «جنذل» من جندل «فلحص» من فحص . «نلعس» من لعس .

تتويجاً لأن اللفظة صادرة عن قطن أي انحنى ، إذ لا ساق له فينحني نحو الأرض «ترفل» تبخرت كبراً ، بزيادة التاء تتويجاً ، لأن الأصل رفل : أرسل لإزاره وتبخر «نهبل» من هبل بزيادة النون «هجرع وهبلع» بزيادة الهاء تتويجاً ، لأن الأصل جرع وبلع .

ثانياً - الزيادة بالإقحام : «زنبيل» من زبيل بإقحام النون «بلطح» من بطح بإقحام اللام «شريك» من شيك بإقحام الراء «جلمح» من جلمح بإقحام الميم «دربل» من دبل بإقحام الراء «طرمح» من طمح بإقحام الراء «عنصل» من عصل بإقحام النون .

ثالثاً - الزيادة بالتذيل : «بلسن» من بلس بإلحاق النون «حلکم» من حلك بإلحاق الميم «عبدل» من عبد بإلحاق اللام . ومن هذا شيء كثار في العربية وبقية الساميات .

فما قد سلم به وقرره الأقدمون من الزيادة بالحروف وطريقة إجرائها في الرباعيات والثلاثيات يسوغ بكل حق وصواب تطبيقه على الثنائيات . وهذا ما قد حاولنا تبياناه في تأليفنا الثلاثة الموضوعه لهذه الغاية على ضوء الثنائية والألسنية السامية مع العلم اليقين بوعورة المسلك .

مع ذلك بعد التقصي والاختبار يمكننا تصنيف الحروف القابلة للزيادة على الراس الثنائية من باب الأغلبية كما يلي :

أولاً - كل حرف من الحروف التابعة

بل « قم » . كذلك الفتحات المشبعة لا يرسم عليها ألف . ويبين ذلك أيضا في مجرى التصريف الذي إن هو إلا رس الكلمة ملحقا به الضمائر . فيقال : « قم » ت - « قم » تم - « قم » نا . مما جاء دليلا واضحا على أن الأصل هو الثنائي . وأن هذا الثنائي يدل على معنى تام في حالته الثنائية . وكذا الشأن في الناقص . فان لامه ليست حرفا بل إطالة أو إشباع الفتحة السابقة . مثلا : « رمى » هو الثنائي « رم » حرك حرفه الثاني بفتحة مشبعة علامتها في الرسم ألف . كذلك « رم » ت هي « رم » تا هما . مما يظهر فيه الأصل الثنائي ملحقا به ضمير متصل .

أما المضاعف فهو بالحقيقة مركب من حرفين كما يتجلى ذلك في معاجم الأقدمين ككتاب « المقاييس » لابن فارس . فانه يسميه « الثنائي » ويذكر في المادة حرفين لا غير ويرى ذلك في المضاعف الرباعي أو المطابق كما يدعوه ابن فارس . وما هو سوى ثنائيين مكررين . مثلا : « قرقر » « خرخر » « دبذب » « مرمر » « لعلع » « لألأ » ... الخ .

ومن هذه المادة شيء كثير في اللغات السامية ولهجاتها وقد جمعنا منها ٣٥٠ في العربية الفصحى . ويوجد أكثر منها في اللهجات . وما هذه الأفعال وأسمائها إلا حكاية أصوات الطبيعة والحيوانات المندفعة إلى تكرار مقاطع لا حروف . وكل مقطع مركب عادة من حرفين متحرك فساكن . مما هو وارد على هذا النمط في اللغات السامية

هناك الزيادة من باب الغنة « نحو رنز » من رز . « حنظ » من حظ . « انجار » من أجار . « انجاص » من أجاوص .

هناك الزيادة لتقوية الحركة دون قصد معنى معين نحو « برا » يقال منه : برع والنسبة برعى أى برانى كما يقال توقع من توى . وجزأ وجزع من جزأ . وبدأ وبدع من بدأ .

هناك الزيادة لعذوبة اللفظ نحو يا أبى عوض يا أبى « عصاتى » عوض عصاى قدنى قطنى بإقحام النون . لعلت ثمت وربت بإلحاق التاء .

هناك الزيادة لإقامة الوزن نحو تبيضض بدل تبيض .

هذا ومن نتائج نظرية الثنائية : أولا أن المثال والأجوف والناقص ما هي سوى مزيدات أو توسعات في الرس الثنائي الذى يبيء فيه التوسع بتكرار الثانى منه أو بتشديده أى بتكراره لفظاً ووضع الشدة عليه كلية .

ثم من جملة أنواع التوسع في الأصول مثلا : أن الفعل « وثب » مزيد في الثنائي « ثب » وأن « قام » هو الثنائي « قم » أشبعت حركة حرفه الأول . مما يظهر في السريانية في كلمة « قم » إذ لا ألف مقحمة فيها ومن الكتابة العربية القديمة المتجلية في رسم المصحف المحافظ عليه حتى اليوم . إذ لا تجد فيه قام

فهي ثنائية . ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره مثلا « أف » كلمة تكره « آه » للتوجع « به » « بخ » لاستعظام الشيء « غس » لزجر الهر . « ضع » اسم صوت يزجر به الحمل عند ترويضه « بس » دعاء . وزجر للغنم . « صه » أمر السكوت . « مه » أمر بالكف .

فن هذه الثنائيات صيغ أفعال إما بتحريك الساكن وتشديده وإما بتكرار الثنائي ذاته وتحريك الآخر في العربية فليل : أف آه به - بخ - غس - ضع - بس - صهصه - مهمه . وكذا القول في « ثب » فإنه مشتق من ثب ومنه المكرر « ثب ثب » .

أما « وئب » فهو ثب زيدت فيه الواو تنويجا . فحصل من ذلك ما يدعى في الصرف « مثالا » وجدير بالملاحظة كيفية وقوع الزيادة في « ثب » وئب . أي بإضافة حرف مع بقاء اللحمة المعنوية بين المجرد والمزيد . وهي بالحقيقة مستمرة بينهما . إذ أن « ثب » يراد به الجلوس بتمكن . و « وئب » يعنى القعود في لغة حمير . ويدل على النهوض وعلى الطفر . على أن هذا التضاد يزول إذا عرفنا أن الثنائي « ثب » متضمن معنى عاما . هو فحوى الحركة التي هي أساس هذه المداليل المختلفة . لا بل المتنافرة ظاهريا . فعند فريق أو قبيلة من القبائل دل الفعل على القعود . لأن في القعود حركة ، وعند قبيلة أخرى أطلق الفعل على القيام والقفز لأن في ذلك كامن المدلول العام وهو الحركة .

الباقية كالسريانية مثلا نجد فيها « بلبسل » « زلزل » . وكذا الحال في اللهجات . أما الفصحى فالفتحة الواقعة في آخر الثنائي . وفي آخر الأفعال السالمة . إنما داعى وجودها هو الوصل . فعوض القول : خرخر الماء . قيل في الوصل : خرخر الماء .

وأنت ترى أن الطبيعة عينها مبالغة إلى الثنائية لا إلى الأحادية . كما يمكن بعضهم التوهم أن الإنسان الأول بدأ يتكلم بحروف منفصلة . لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها إلا في جدول الأبجدية . أي في الكتابة ولا في اللفظ . والسبب أن أعضاء النطق عينها لا تخرج للتكلم حروفاً صامتة متفرقة . بل مقاطع مركبة من الصامات تحركها الصائتات .

ومن الأدلة على وجود الثنائي في أصل اللغات ولا سيما السامية منها هو أن المضاعف العربي الذي يقال إنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية لا نجد مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر . مقابل « مصص » « مصص » وبهذا « حمم » « حمم » و « ممس » « ممس » وهكذا كل المضاعفات التي هي بالحقيقة ثنائيات . والثنائي وارد في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقي وتام .

ولنا برهان حسي جلي على وجود الثنائي في أصل اللغة يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية وهي أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات وزجرها وبعض أسماء الأفعال

أما القول - وهو قول أحد الغربيين - بأن « من وثب هو بمنزلة من جلس في الهواء » فهو من المعاني التي لم تخطر على بال العرب حين تداولوا كلمة « وثب » لحسان مثل هذا الحادث عصر ذلك من خوارق الأنبياء . بيد أنه يفهم في عصرنا الذي تمكن فيه الإنسان من أن يجلس نوعاً من الجلوس في الهواء أي بركوبه الطائرة .

ومما يجدر بالذكر أن مقابل « ثب » العربية وارد في السريانية Yethéb ومعناه وثب . جلس . قعد . مما ينجم عنه بوضوح أن الرس الثنائي هو « ثب » فتوسع في الزيادة بطرق مختلفة مع استمرار الصلة المعنوية بينه وبين مزيداته أي فحوى الحركة أولاً بالعربية بتضعيف حرفه الثاني . فجاء ثب ثم بإضافة واو تنويجا في العربية ذاتها فصدر عن ذلك فعل وثب وبزيادة ياء بالتويع أيضاً في السريانية فنشأ Yèthéb وكذلك زيدت الياء بعين الطريقة في العبرية Yâshab وفي الأرامية Yèthéb ونجد في الحبشية Awsaba كما في العربية بالواو . أما الأكديّة فوارد فيها Washabu و Wshâba أي بإضافة واو في العربية والحبشية .

من مفترضات الثنائية أن أصل المفردات بحرفان فيجرى التطور بزيادة حرف ثالث عليهما إما تنويجا وإما إقحاما وإما تذيلا مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي كما هي مستمرة بين الثلاثي والرابعي وما فوقه من المزيدات .

على أني بفضل تفصيات خاصة توصلت إلى الوقوف على أن الثلاثي غير ناشئ عن ثنائي واحد ليس إلا بل عن ثنائيين أو ثلاثة حسب اختلاف مداليه . وقد أوردت في تأليفي شواهد تثبت هذا القول . فأجزيء هنا بسردي واحد من الأمثلة . هناك فعل « هلب » المختلف لا بل المتنافر المفاهيم . لكن يمكن القول بأن « هلب » مشتق أولاً من « لب » بزيادة الهاء تنويجا . ثانياً : من « هب » بإنزال اللام إقحاما . ثالثاً : من « هل » بإضافة الباء تذيلا .

هلب : كثر شعره من « لب » ومنه اللب أي القلب لتراكم الشحم عليه واللبة : اللحم المجتمع في أعلى الصدر وفيه معنى الوفرة والكثرة .

هلب : نتف وجز من « هب » المراد به القطع والتنف ضرب من القطر .

هلب : السماء القوم بلتهم بالندي ومنه ليلة هالبة أي مطرة . والهلاية : الريح الباردة من « هل » الدال على هطول المطر وشدة انصبابه .

الأهلب : المتوف الشعر . من هب ومنه هب السيف : قطعه .

الأهلب : الكثير الشعر من « لب » المراد به - التراكب والتجمع والتلبذ . وبهذا تنسق المعاني وتزول الضدية .

المعاني وتطورها مما هو واضح القصد في الحالة الثلاثية الحاضرة .

فن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية لأنها بالعكس تنشئ فيها تنظيماً معقولاً كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل « محيط المحيط » و« أقرب الموارد » و« البستان » لم يضر المعجمية بل نفعها . وإن خالف في الواقع تنظيم المعاجم القديمة أو بالأحرى عدم التنسيق فيها .

والآن أكرر للمجمع الموقر آيات الشكران متمنياً لجميعكم التوفيق والنجاح في خدمة اللغة العربية الجليلة والسلام .

أختم بالقول أن الثنائية ليست كما يتبادر إلى الوهم ، هدامة للثلاثية والرباعية . ولا هي مقوضة أركان المعاجم إنما هي وسيلة للتأصيل السابق طور التصريف . فالقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثي والرباعي . ويحصر عمله في المعجمية . وفي هذا الحقل عينه لا يتوخى بحق الثلاثية والرباعية لكنه يرتئى بأنه كما أن الرباعي يسوغ رده إلى الثلاثي كذلك يمكن رد الثلاثي إلى الثنائي مما ينجم عنه أن ليس الثلاثي بدء الاشتقاق بل الثنائي .

ويرى عملياً أن في هذه النظرية فوائد جمة للمعجمية ، منها تجلي الانسجام والتساوق في تشعب الألفاظ بعضها من بعض وتوسع